

Sultanate of Oman

Ministry of Finance

Muscat



سلطنة عمان
وزارة المالية
مسقط

تعميم رقم (٧ / ٢٠١٦)

إلى كافة الوزارات والوحدات الحكومية

نود الإفادة بأنه تلاحظ عدم التزام بعض الجهات الحكومية بشروط العقود الموحدة للتعاقبات الحكومية المشار إليها في المادة (٤٥٥) من اللائحة التنفيذية للقانون المالي، وكذلك عدم قيامها بتحديد كافة المتطلبات والمواصفات الفنية للأعمال المطلوب تنفيذها عند طرح المناقصات مما يؤدي إلى تأخير تلك المشاريع وزيادة تكلفتها نتيجة إصدار الأوامر التغييرية وتأخر البت في مطالبات المقاولين المنفذين لتلك المشاريع.

عليه توجه وزارة المالية كافة الوزارات والوحدات الحكومية بالالتزام بشروط العقود الموحدة المشار إليها عند تنفيذ المشاريع وتحديد مواصفات الأعمال المطلوبة بشكل دقيق وشامل قبل طرح المناقصات مما لا يدع مجالاً للخلاف أو المطالبة بالتعويض لاحقاً وكذلك العمل على حسم مطالبات المقاولين فور ورودها وفقاً للإجراءات المنصوص عليها بتلك العقود مع مراعاة عدم إصدار أمر مباشرة العمل للمقاولين أو إصدار الأوامر التغييرية إلا بعد الحصول على كافة الموافقات من الجهات المعنية وذلك تفادياً لتأخر سداد مستحقات المقاولين المنفذين لتلك الأعمال وتجنباً لتعثر تلك المشاريع وزيادة تكلفتها.

كما نود الإحاطة بأن وزارة المالية تقوم حالياً بمراجعة وتحديث شروط العقود الموحدة وتحديد الأطر العامة لتنفيذ المشاريع وفقاً لأحدث الإجراءات المتبعة في تنفيذ المشاريع وذلك بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة والقطاع الخاص، ومن المؤمل أن يتم الانتهاء من إعداد تلك الشروط خلال شهر سبتمبر من العام الحالي.

شاكرين للجميع حسن تعاونهم لما فيه المصلحة العامة.

صدر في: ١٤٣٧/٩/٢٤هـ

الموافق: ٢٠١٦/٦/٢٨م

درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي
الوزير المسؤول عن الشؤون المالية

